# الجمهورية التونسية

**مجلس نواب الشعب**

## تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

**حول**

**مشروع قانون**

**يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 26 جانفي 2016**

**بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**

**للمساهمة في تمويل إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما**

**( 2016 / 08 )**

**تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 02 / 03 / 2016**

**الوثائق المرفقة بالمشروع:**

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية القرض**

**رئيس اللجنة:** إياد الدهماني

**نائب الرئيس:** طـــــارق فتيتـــي

**مقرر اللجنة:** شكيـــب بانـــــي

**المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

**المقرر المساعد:** المنجي الرحوي

## نظـر اللجنـة

| لجنة المالية والتخطيط والتنمية |
| --- |
| **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2016** |
| **جلسة اللجنة :**<br>25 ماي و30 جوان 2016<br><br>**القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين<br><br>**تاريخ إنهاء الأشغال:** 30 جوان 2015<br><br>**رئيس اللجنة:** إياد الدهماني<br><br>**المقررة:** شكيب باني |

**أوّلا . تقديم المشروع:**

أبرمت الحكومة التونسية بالكويت في 26 جانفي 2016 اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 م.د كويتي أي ما يعادل 330 م.د.ت للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما.

**1 ) أهداف المشروع:**

يهدف المشروع إلى تغطية العجز المتوقع في تلبية احتياجات تونس الكبرى والساحل والوطن القبلي وصفاقس من مياه الشرب إلى حدود سنة 2030 وذلك من خلال تخزين جزء من مياه أقصى الشمال في سدي السعيدة والقلعة الكبرى ونقلها إلى محطات المعالجة فضلا عن توفير كميات إضافية من المياه لأغراض الري في الوطن القبلي، وتأمين مخزون احتياطي من مياه الشرب.

**2 ) عناصر المشروع:**

يتضمن المشروع العناصر التالية:

- إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى بسعة 45 مليون متر مكعب و33 مليون متر مكعب،
- منشآت نقل المياه المرتبطة بالسدين: وتتمثل في إنشاء وتجهيز 3 محطات لضخ المياه تتراوح طاقتها بين حوالي 2 و5 متر مكعب في الثانية وتزويد المحطات بالتيار الكهربائي وتوفير وتركيب جميع معدات المراقبة والتشغيل ومدّ حوالي 47 كلم من الأنابيب إضافة إلى إنشاء خزان للموازنة تبلغ سعته 5000 متر مكعب.

- منشآت نقل المياه من سد السعيدة إلى خزان بلي: وتتضمن إنشاء وتجهيز محطتين لضخ المياه تبلغ طاقة كل منهما حوالي 4.6 متر مكعب في الثانية إضافة إلى تزويد المحطتين بالتيار الكهربائي وتوفير وتركيب جميع معدات المراقبة والتشغيل. كما تشمل مدّ حوالي 72 كلم من الأنابيب وإنشاء خزانين موازنة تبلغ سعة كل واحد منهما حوالي 10000 متر مكعب.
- الخدمات الفنية.

**3 ) كلفة المشروع:**

تبلغ كلفة المشروع حوالي 599 م.د.ت ويساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله بقرض يقدّر بـ 50 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 330 م.د.ت حسب الشروط التالية :

- نسبة الفائدة: 3 % سنويا،
- فترة السداد: اثنان وعشرون (22) سنة منها ست (6) سنوات إمهال.

**ثانيا . أعمال اللجنة:**

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 25 ماي 2016 للنظر في مشروع هذا القانون.

وخلال النقاش، ثمن أغلب النواب الشروط الميسرة والتفاضلية للقرض واعتبروه من أفضل القروض الممنوحة لتونس، ورأى بعض النواب أن هذه الشروط الميسرة هي دليل على ثقة المؤسسات المالية الدولية في مستقبل اقتصاد تونس رغم الصعوبات الظرفية التي يمر بها.

هذا، واعتبر نواب آخرون أن نسبة الفائدة مرتفعة، وأشاروا إلى أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حافظ على نسبة الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة إلى تونس قبل سنة 2011 ولم يراع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

وبخصوص المشاريع الممولة، أكّد النواب على أنّ المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية غير كافية وطلبوا جلسة استماع إلى وزير الفلاحة والموارد المائية لتقديم البرنامج المفصل للمشاريع الممولة مع مدّ اللجنة بدراسات الجدوى لهذه المشاريع.

وبتاريخ 30 جوان 2016، تداولت اللجنة من جديد في مشروع هذا القانون، وباعتبار أهميته واستحثاث المصادقة عليه في أقرب الآجال وبالنظر إلى رزنامة أعمال لجنة المالية والتخطيط والتنمية، ارتأت اللجنة العدول عن جلسة الاستماع إلى وزير الفلاحة والموارد المائية، مع التوصية بمدّ المجلس بالمعطيات المطلوبة.

وثمن النواب المشاريع الممولة من إنشاء السدّين ومنشآت نقل المياه نظرا لمساهمتها في تجاوز اشكاليات نقص المياه وتردي نوعيتها في عديد الجهات في فترة ذروة الاستهلاك.

وأكد عدد من النواب الدور الهام الذي يلعبه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل معظم المشاريع المائية في تونس.

هذا، واستفسر أحد النواب عن مآل العملة الصعبة التي ستتحصّل عليها تونس من القرض باعتبار أن هذه المشاريع يتم انجازها بإمكانيات تونسية ويتم خلاص تكاليفها بالدينار التونسي.

**ثالثا ـ التوصيات:**

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- مدّ المجلس ببرنامج تفصيلي وبدراسات الجدوى والمردودية للمشاريع الممولة،
- الإحالة مستقبلا لمشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض لتمويل مشاريع قطاعية إلى اللجان التي تعنى بالقطاع.

**رابعا ـ قرار اللجنة:**

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

| **رئيس اللجنـة** | **المقرر** |
| --- | --- |
| إياد الدهماني | شكيب باني |